مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
العدد الخامس – المجلد الأول
اغسطس 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

أثر تقويم الأداء المالي على جودة الأداء المصرفي

دراسة تطبيقية على مصرف شاري التجاري بجمهورية تشاد للفترة (2008-2013م)

محمد بخاري حسن علي
أستاذ مساعد إدارة أعمال - جامعة أنجمينا - جمهورية تشاد

الملخص: هدفت الدراسة للوقوف على جودة الإدارة المالية لمصرف شاري التجاري ومدى علاقتها بكفاءته الائتمانية(المصرفية)، والتعرف على مدى قدرته الائتمانية عند منحه للائتمان، ومدى ملائمة سيولته لمواجهة السحب المفاجئ وغير المتوقع، والتعرف على التصنيف العام للمصرف بناء على استخدام مؤشر **camels**. تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: هل التصنيف العام لمصرف شاري التجاري وفق مؤشر **camels** كاملس جيد؟. هل السياسات المالية والائتمانية التي يتبعها المصرف جيدة ؟. هل فعلاً المصرف يطبق الإجراءات المالية المتبعة في منح الائتمان؟ هل أداء مصرف شاري التجاري جيداً؟ . سعت الدراسة إلى تحليل واختبار الفرضيات: إن اعتماد المصرف على التحليل المالي لترشيد قرارات منح الائتمان يؤدي إلى كفاءة الائتمان فيه، إن التصنيف العام للمصرف من حيث جودة الأصول، ملائمة السيولة، مستوى التعثر المالي، القروض إلى الودائع ضمن التصنيف الجيد، إن أداء مصرف شاري التجاري أداءً جيداً .تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أكدت نتائج الدراسة أن هناك علاقةً بين جودة إدارة مالية مصرف شاري التجاري وكفاءته الائتمانية، إن نسبة قروض المصرف إلى ودائعه أعلا من معيار الصناعة والمستوى المطلوب، المصرف في حالة تعثرٍ مالي نظراً لارتفاع نسبة القروض المتعثرة وتجاوزها معيار الصناعة، يعاني المصرف من نقصٍ حادٍ في السيولة مسبباً تعثراً في عملياته .أهم توصيات الدراسة: ضرورة قيام مصرف شاري التجاري بقياس ومعرفة نسبة القروض إلى الودائع وسيولة المصرف بشكل متواصل لمواجهة الالتزامات والسحب اليومي غير المتوقع، ينبغي على المصرف عدم منح قروض أو تقديم تسهيلات ائتمانية للمنشآت ذات المخاطر العالية، ضرورة استخدام المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا مؤشر التفتيش والتقييم المبكر **CAMELS** للرقابة الفاعلة على المصارف، على مصرف شاري التجاري اتباع نصائح وإرشادات جهات ذات الصلة والمصلحة المشتركة..

الكلمات المفتاحية: تقويم الاداء – المالي – جودة – المصرفي – مصرف شاري التجاري.

المقدمة:

أولاً: منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة

إن إدارة المصرف تطبق الضوابط والإجراءات المالية الخاصة بمنح الائتمان، والمتمثلة في التحليل الائتماني على بعض المقترضين، وتغض الطرف عن آخرين، وما لهذا التصرف من آثار على كفاءة الائتمان المصرفي. كما أنه لم تظهر هذه السياسات المالية بصورة واقعية وموضوعية على ميزانيات المصرف، السبب الذي جعل الباحث يحصر مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1/ هل الإدارة المالية للمصرف إدارة جيدة وكفؤة؟

2/ هل السياسات المالية التي يتبعها المصرف عند منح الائتمان سياسات سليمة؟

3/ هل التصنيف المالي العام للمصرف جيد؟

4/ هل هناك علاقة بين جودة الأداء المالي للمصرف مع كفاءته الائتمانية؟

أهمية الدراسة

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة كالتالي:

1 - الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في: أنها محاولة علمية لدراسة أثر تقويم الأداء المالي لمصرف شاري التجاري على كفاءته الائتمانية، والقيام بتعريف تقويم وتقييم الأداء المالي، وأيضاً التعريف بكفاءة الائتمان المصرفي، وطرق تقييم أداء المصارف. وتبرز الأهمية العلمية أيضاً في التعرف بالمؤسسة موضوع الدراسة، كذلك من الأهمية العلمية لهذه الدراسة التعرف على طريقة القياس والتحليل المستخدمة فيها كالتحليل المالي، واستخدام مؤشر CAMELS لتقييم أداء المصارف، والتوصل إلى التحقق من صحة العلاقة بين أثر جودة الأداء المالي على كفاءة الائتمان المصرفي، وتأتي أيضاً الأهمية العلمية لهذه الدراسة في ندرة **الدراسات العربية في مجال المصارف في دولة تشاد.**

2 - الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في: إثبات أن تقويم الأداء المالي للمصرف فعلاً يؤدي إلى جذب الودائع ونموها، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية مركزه المالي، والكشف عن الغموض الذي يشوب أداء المصرف سيساعده على تصحيح الأخطاء واتباع سياسات مالية وائتمانية رشيدة تؤدي إلى تحسين جودة إدارته المالية ورفع قدرته الائتمانية، كما أن نتائجها ستوضح أهمية استخدام التحليل المالي لترشيد قرارات منح الائتمان، وتبرز أهمية هذه الدراسة في أهمية استخدام نظام التقويم والتفتيش المبكر في تقييم أداء المصارف.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق الآتي:

1/ الوقوف على مدى جودة وكفاءة الأداء المالي لمصرف شاري التجاري.

2/ التعرف على مدى الكفاءة الائتمانية للمصرف.

3/ الوقوف على مدى جودة أصول المصرف، وملاءمة سيولته.

4/ معرفة التصنيف العام للمصرف.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات الآتية:

1/ هناك علاقة إيجابية بين تقييم الأداء المالي للمصرف وكفاءته الائتمانية.

2/ إن التصنيف العام للمصرف من حيث السيولة، ونسبة القروض إلى الودائع ضمن التصنيف الجيد.

3/ إن أداء مصرف شاري التجاري أداءً جيداً.

3/ أن تصنيف نسبة أصول المصرف، و نسبة إجالي التصنيف العام للمصرف تقع ضمن التصنيف الجيد.

منهجية الدراسة

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي

مصادر جمع البيانات:

وتنقسم مصادر جمع البيانات إلى:

المصادر الأولية وتتمثل في: ميزانيات المصرف، التقارير والنشرات المالية التي يعدها المصرف، دليل العمل المصرف، دفاتر وسجلات المصرف، النشرات والتقارير المالية والإحصائية التي يصدرها المصرف المركزي والجهات ذات الصلة، والتقارير المالية والإحصائيات التي تصدرها جمعية المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض.

المصادر الثانوية وتتمثل في: الدراسات المحكمة والمتخصصة ذات الصلة بموضوع الدراسة، الرسائل العلمية، المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين في مصرف شاري التجاري والمصرف المركزي لدول وسط إفريقيا، ومكاتب المراجعة والمحاسبة.

حدود الدراسة

ولما كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر تقويم الأداء المالي لمصرف شاري التجاري على كفاءته الائتمانية، وكذلك معرفة أدائه المالي. وحتى يتم الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة والمطلوبة لهذه الدراسة، تم تقسيم موضوع الدراسة إلى:

الحدود المكانية: مصرف شاري التجاري المقر الرئيسي بأنجمينا دولة تشاد.

الحدود الزمنية: الفترة 2008م- 2013م

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة (شقورة، 1998م)

هدف البحث للوقوف على دور الموازنات التخطيطية في الرقابة، وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية، واستنباط العلاقة بين الموازنة التخطيطية وسهولة تقييم الأداء، وكذلك التحقق من أن الموازنة التخطيطية تمثل عنصراً رقابياً على الأداء وتحقق الرقابة الذاتية.

بنيت الدراسة على الفرضيات الآتية: تقوم الموازنات التخطيطية بدور فعال في عملية الرقابة وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية، الموازنة التخطيطية تمثل عنصراً رقابياً على الأداء بصور تقود إلى تحقيق الرقابة الذاتية، وإن هناك أسلوباً موحداً لنظام الموازنة التخطيطية متبع في فروع المصرف موضوع الدراسة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن الرقابة بواسطة الموازنة التحطيطية تمكن الإدارة من التحكم في استخدام الموارد والإمكانات المتاحة التي سوف يتم استخدامها في المستقبل من أجل تحقيق أهداف المشروع التي يسعى إلى تحقيقها، إن استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة بكفاءة أكبر أمرٌ بالغ الأهمية إذ إنه يمكن من التماس نواحي التقدم أو القصور في تحقيق أهداف المنشأة وخاصة مع الاخذ بمفهوم الموازنة المرنة، إن الاهتمام بنظام مراكز المسئولية في المنشأة يعتبر عامل مهم يساعد في عملية الرقابة بواسطة الموازنة التخطيطية، كما أنه يمكن الإدارة من حصر أو تحديد من هو المسؤول عن الانحراف الذي وقع.

تضمنت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: على المنشآت اتباع نظام إعداد الموازنات التخطيطية لأهميته في إرشاد العمل، ضرورة مشاركة جميع الأقسام والإدارات داخل المنشأة في إعداد الموازنات التخطيطية وعدم فرضها على رؤساء الإدارات من دون مشاركتهم.

2. دراسة (أبو خشبة،2001م)

هدفت الدراسة إلى دراسة أوجه القصور والانتقادات الموجهة إلى مقاييس الأداء المالية التقليدية والتي أصبحت لا تتماشى مع متطلبات بيئة التصنيع الحديثة، وكذلك تحديد دوافع ومسببات استخدام مقاييس الأداء الجديدة في البيئة المعاصرة والتعرف على أهم سمات وخصائص هذه المقاييس، والتي تتلائم مع التطورات التكنولوجية الحديثة، والتعرف على أهم مقاييس الأداء الجديدة والتي بموجبها يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة، وتقديم مدخل مقترح لتقييم الأداء من خلال التكامل بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية لزيادة فعالية دور المحاسبة الإدارية في ظل بيئة التصنيع الحديثة.

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن مقاييس الأداء المالية التقليدية أصبحت غير ملائمة ولا تتمشى مع متطلبات بيئة التصنيع الحديثة لأنها مقاييس تركز بالدرجة الأولى على النتائج المالية فقط دون الاهتمام بمسببات الأداء، هناك عدم وجود وعي وإدراك في كثير من المنشآت وعدم الاقتناع بأهمية تطوير نظام قياس الأداء، مما أدى إلى تأخر في تطوير وتحسين مقاييس الأداء الحالية بما يتمشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة وظروف المنافسة الحالية.

أهم توصيات الدراسة: بالإضافة إلى المعايير المالية التقليدية ضرورة استخدام معايير الأداء الغير المالية لأهميتها في تقييم المؤسسات، ينبغي على المنشآت ومؤسسات الاعمال بذل جهود كبيرة لتوعية المديرين ورؤساء الأقسام والموظفين بأهمية وضرورة مقاييس الأداء الحديثة والغير مالية في تقييم الأداء. ضرورة التكامل بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية لزيادة فعالية دور المحاسبة الإدارية في مجال تقييم الأداء والتحسين المستمر.

3. دراسة (شكارة،2012م).

هدفت الدراسة إلى دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقويم أداء المصارف وذلك لأن معايير CAMELS تستطيع كشف التدهر الحاصل في المصارف بوقت مبكر، وإظهار الجوانب الإجابية في أدائها ومحاولة تعزيزها، ومن ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم.

اعتمدت الدراسة على منهجين، المنهج الاستنباطي في اعداد البحث باستخدام المعايير الدولية في تقويم المصارف وتحديد المؤشرات التي يتم دراستها، وعلى المنهج التحليلي في تحليل القوائم المالية المتعلقة بموضوع الدراسة.

بنيت الدراسة على فرضيتين: احتمال تعرض المصرف لأزمة مالية، مما يتطلب وضع مؤشرات تعمل بشكل دائم ومستمر على توجيه انذار باحتمالات حدوث أزمة بوت مبكر، بالإمكان استخدام مؤشرات تقويم أداء المصارف لتحديد درجة المخاطر فيها.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: كشف البحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها، وأظهرت أهمية تطبيق نظام يدعم عمليات الرقبة المالية على المصارف، كما أظهرت الدراسة أهمية تطبيق مقررات لجنة بازل2 ونظام CAMELS لتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية، وأظهرت الدراسة أيضاً أن تقرير تقويم أداء المصارف المعد في هذه الدراسة يؤدي إلى زيادة منفعة وفعالية التقارير والاستفادة منها لتحقيق أهداف النمو والتطوير ومواكبة مستجدات العصر.

أهم توصيات الدراسة: على المصارف الحرص في الحصول على تصنيف ائتماني مرتفع، ينبغي على المصارف تطبيق نظام التقويم والتفتيش المبكر CAMELS لأغراض دعم كفاءة وفاعلية الرقابة وتقويم أدائها.

ما يميزهذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تباينت أهداف الدراسات السابقة، فقد استهدفت دراسة(**إ شقورة**) معرفة دور الموازنات التخطيطية في الرقابة وتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، واستنباط العلاقة بين الموازنة التخطيطية وسهولة تقييم الأداء لمجموعة من المؤسسات. ما يميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة، أن دراسة الباحث تهدف إلى معرفة أثر تقويم الأداء المالي على كفاءة الائتمان المصرفي لمصرف شاري التجاري، وأنها تجرى على مؤسسة اقتصادية محددة.

وكان هدف دراسة(**أبو خشبة**) هو معرفة أوجه القصور والانتقاضات الموجهة إلى مقاييس الأداء المالية التقليدية، وتحديد دوافع ومسببات مقاييس الأداء الجديدة التي تتلائم مع التطورات التكنولوجية. في حين تهدف دراسة الباحث إلى دراسة أثر تقويم الأداء المالي، ومدى علاقته بكفاءة الاتمان المصرفي.

وهدفت دراسة (**موفق عباس باقر شكارة**) إلى دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقويم أداء المصارف واعتماد المؤشر الأفضل والأنسب الذي يساعد المصارف على كشف التدهر الحاصل في المصارف بوقت مبكر، وإظهار الجوانب الإيجابية في أدائها ومحاولة تعزيزها، وصولاً إلى قطاع مصرفي سليم. في حين تهدف هذه الدراسة إلى استخدام

مؤشرCAMELS الذي تم تطبيقه في عدة دول وعدة مصارف واعتباره في الوقت الراهن كأفضل مؤشر للتقييم والرقابة المبكرة على المصارف التجارية.

المحور الأول: تقويم وتقييم كفاءة الأداء

أولاً: مفهوم تقويم الأداء وأهميته وأهدافه وأنواعه

- **مفهوم تقويم الأداء**

مفهوم التقويم لغة:

التقويم أصله قوم وعدل وتعني المحافظة والاصلاح، ومنه قوله تعالى((الرِّجالُ قوَّامونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وبِمَا أنْفَقُواْ مِنْ أمَوَالِهِمْ.....)) (سورة النساء، الآية(34)). (إبن خلدون، د.ت، 192) ، والتقويم يعني أيضاً الاستقامة والاعتدال يقال أقمت الشيئ وقومته بمعنى استقمته واعتدلته (إبراهيم مصطفى، 1980، 192). "التقويم يعني أيضاً قوم المعوج أي عدله وأزال عوجه كقوم السلعة سعرها وثمنها، وجاء بذات المعنى في الفكر الاسلامي عند اخراج الزكاة حيث يقال قومه بنحوٍ من ثمنه يوم حلت فيه الزكاة ثم أخرج زكاته، ويعرف التقويم أيضاًبأنه تقسيم الزمن وحسابات الأوقات وما يتعلق بها وتقويم البلدان بيان طولها وعرضها وتحديد أراضيها"(الجيلي محمد حسن بابكر،2013، 149).

مفهوم التقويم اصطلاحاً:

عرف تقويم الأداء بأنه هو ذلك الإجراء الذي يهدف إلى تقويم منجزات الأفراد والمؤسسات عن طريق صيغ موضوعية ومحددة للحكم على مدى مساهمة الإدارات والأقسام والأفراد في إنجاز الأعمال التي توكل إليهم، وهوكذلك وسيلة لتعريف الفرد على مستوى أدائه، زما هي التغيرات التي يحتاجها في سلوكه واتجاهاته ومهاراته ومعرفته(أنس ساتي ساتي محمد، 2015، 117). وعرف تقويم الأداء أيضاً بأنه دراسة وتحليل أداء العاملين وملاحظة سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل، بغرض الحكم على مدى نجاحهم ومستوى كفاءتهم بالقيام بأعمالهم الحالية والحكم على امكانيات النمو والتقدم للفرد في المستقبل وتحمله لمسئوليات أكبر أو ترقيته لوظيفة أخرى(أنس ساتي ساتي محمد، 117،2015).

وعرف التقويم أيضاً بأنه قياس كفاءة وجودة المنظمة في مجال تحقيق أهدافها العامة والقانونية والاستفادة من هذه البيانات من خلال التحليل والدراسة لأغراض تحسين ورفع أداء المنظمة (عبدالناصر نمر عبدالرحمن وادي، 2008، 107).

ويرى الباحث أن تقويم الأداء هو عبارة عن فحص وتحليل لطريقة تنفيذ الإدارة لأهدافها عن طريق مجموعة من الإجراءات والوسائل والنماذج بهدف التأكد من مدى سلامة السياسات المتبعة من الإدارة في تنفيذ الأهداف، وترشيد وتحسين طريقة التنفيذ حال عدم سلامتها.

- **أهداف تقويم الأداء:**

إن عملية تقويم الأداء جاءت نتيجة للحاجة الماسة للأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية سواء أكانت في القطاع العام أو الخاص إن كان هدفها إنتاجي أو ربحي أوخدمي، فلابد من تحقيق هذه الأهداف بكفاءة وفاعلية اقتصادية، وعليه تهدف عملية تقويم الأداء إلى طمأنة جميع الأطراف ذات العلاقة عن حسن تنفيذ الخطط، وتحقيق الأهداف المنشودة. وقد اهتمت الأجهزة العليا للرقابة المالية كالأنتوساي والأسوساي بتقويم الأداء وحثت أجهزة الرقابة على القيام به وذلك لما له من أهمية وتأثير على تحسين أداء المؤسسات. وتتلخص أهمية تقويم الأداء من خلال تحقيقه للفوائد التالية: (أنس ساتي ساتي محمد، 2015).

1- عملية تقويم الأداء تساعد على اظهار فاعلية العمليات والتركيز على أسباب المشكلات ومواطنها التي هي بحاجة إجراءات تصحيحية.

2- تساعد عملية تقويم الأداء على اكتشاف الانحرافات وأجه القصور والصعوبات التي تواجه عملية تنفيذ الخطط، وتشخيص أسبابها، وربطها بمراكز الإشراف والمسئولية المعنية، من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجتها والعمل على تفاديها مستقبلاً.
3- تعتبر عملية تقويم الأداء عملية بالغة الأهمية في المشروعات، وذلك أن هذه المشروعات تستطيع من خلالها استخدام مواردها بطريقة أفضل.
4- يتم من خلال عملية تقويم الأداء التعرف على تحقيق الإدارات المختلفة لعملياتها وأنشطتها وأهدافها، والتأكد من هل أن الأنشطة التي تم تنفيذها قد نفذت في حدود الموارد والإمكانات التي قد خصصت لذلك، وأنها كانت فعلاً موجهة نحو تحقيق الهدف.
5- إن عملية فحص وتحليل النتائج المحققة ومقارنتها بالخطط والتي تتم عبر عملية تقويم الأداء تساعد الإدارة في التأكد من أن المشروع يسير وفقلً لما هو مراد ومخطط له.

- **أهمية تقويم الأداء:**

تتمثل أهمية تقويم الأداء في الآتي:(الجيلي محمد حسن بابكر، 2013)

1- قياس مدى كفاءة الوحدات الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لديها والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخطط لها.
2- يساعد التقويم على توافر الدقة في متابعة تنفيذ المشروعات في القطاعات المختلفة.
3- المساهمة في توفير بيانات مالية دقيقة للمستثمرين، كذا مساهمته في الأغراض الإدارية من حيث اتخاذ القرارات المختلفة.
4- المساعدة في تخفيف درجة مخاطرة الأموال المستثمرة من خلال المساعدة في اختيار البديل المناسب.
5- مساعدة المستويات الإدارية المختلفة داخل المشروع على اكتشاف الإنحرافات والتي يتطلب تحليلها الوقوف على أسبابها حتى يتم التمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية (عبدالناصر نمر وادي، 2008).

- **أنواع تقويم الأداء:**

تتمثل أنواع تقويم الأداء في نوعين: (عبدالناصر نمر وادي، 2008)

1- **تقويم الأداء المخطط:** ويقصد به مقارنة الأداء الفعلي بالخطط الموضوعة، وهذا يتطلب وجود خطة قبل بداية التنفيذ وواضحة المعالم ومعلومة لكل الأفراد والإدارات المسئولة عن تنفيذها، مع وجود معايير للقياس واقعية ومقبولة من الأفراد الموكل إليهم تنفيذ الخطة، بعد ذلك تتم المقارنة ودراسة مدى نجاح التنفيذ أو مدى الإنحراف عن الخطة.
2- **تقويم الأداء الفعلي:** يقصد بهذا النوع من التقويم أن تتم مقارنة الأداء الفعلي للفترة المالية الحالية مع الأداء الفعلي لفترات مالية سابقة، أي المقارنة التاريخية والتي توازي التحليل الأفقي للأداء المالي للمنشأة، ويتطلب هذا النوع من التقويم الحصول على تقارير الأداء للفترات السابقة.

- **إجراءات تقويم الأداء:**

إن عملية تقويم الأداء تتبلور في عدد من المؤشرات والتي تعكس مدى تقدم المنشأة في تحقيق الأهداف المخطط لها، وأن تصميم هذه المؤشرات يقتضي الإلمام بنواحي أساسية تتمثل في:(عبدالناصر نمر وادي، 2008)

1- التحديد النوعي لمؤشر الأداء: إن التحديد النوعي لمؤشر الأداء أمرٌ ضروري لعدة أسباب نظراً لتعدد المؤشرات نتيجةً لتعدد المستويات الإدارية التي يتم تقويم الأداء فيها، وأيضاً استحالة استخدام كل المؤشرات المتاحة، إذ لا بد من اختيار أكثرها صدقاً في التعبير عن مستوى النشاط في مركز المسئولية المحدد، كما إنه من الضروري اختيار

المؤشرات التي تتماشى مع أهداف المركز المعين، ويجب أيضاً تحديد المؤشرات التي تعكس أداء المركز والتي تتلاءم مع القرارات الخاصة بالمركز دون أن تتأثر بقرارات المراكز الأخرى.

2- **تهديد الهدف المقصود من استخدام المؤشر:** يجب تحديد الهدف المقصود من استخدام المؤشر من حيث النوع، بمعنى أن يكون مؤشراً كمياً أو نوعياً أو رقمياًإذ أنه ليس كل الأهداف المرجوة من مراكز المسئولية أهدافاً كمية أو رقمية، فمثلاً: أداء وانضباط العاملين ليست أهدافاً كمية، كما أن المسئولية الإجتماعية للمنشأة لا يمكن قياسها كمياً، ومن هذا المنطلق كان ولا بد أن يحدد المقصود بالمؤشر الذي سيستخدم لقياس أداء الهدف المحدد.

3- **تحديد المؤشرات المناسبة لتقويم الأداء:** إن هذه الناحية تتعلق بترتيب المؤشرات المختارة حسب أهميتها النسبية وأولويتها، وذلك لأنه من الصعب تحديد مؤشر واحد لقياس وتقويم أداء المنشأة تقويماً دقيقاً مهما كانت محدودية نشاطها، وهذا الأمر يتطلب اعداء كل مؤشر وزنه وفق الأهمية التي يمثلها، وأن هذه الأهمية تتوقف على مدى ارتباط المؤشر بالهدف المراد تقويمه وعلى مدى أهمية الهدف نفسه بالنسبة للمنشأة ككل، كما إنه مما لا شك فيه أن للمنشأة أهدافاً عديدة وفي أغلب الأحيان تتداخل مع بعضها البعض مما يتسبب في تضاربها، لهذا لا بد من اختلاف وتنوع المؤشرات التي تستخدم لتقويم الأداء بغرض تحقق تلك الأهداف.

4- **تحديد مراكز المسئولية:** تتطلب عملية تقويم الأداء تحديد مراكز المسئولية في المنشأة، وإيضاح الاختصاصات لكل مركز مسئولية، وكذلك تحديد نوع الروابط التنظيمية بينها وبين المراكز الأخرى داخل المنشأة من أجل تقويم كل مركز على حدة.

- **مراحل تقويم الأداء:**

تمر عملية تقويم الاداء بعدة مراحل وخطوات أساسية بحيث يتعين اتباعها الواحدة تلو الأخرى، وهذه لمراحل يمكن تلخيصها كما يلي: (أنس ساتي ساتي محمد، 2008)

1- **مرحلة التخطيط والاعداد والتحضير**: على الجهة القائمة بعملية التقويم التحضير المسبق لعملية تقويم الأداء من حيث التعرف على طبيعة العمل المراد تقويمه، والتعرف على الهيكل التنظيمي للوحدة وذلك لمعرفة خطوط الإتصال لمتابعة المسئوليات، واعداد أدوات التقويم، وتحديد المراكز المسئولة عن عملية التقويم.

2- **مرحلة تحديد الأهداف**: وفي هذه المرحلة يتم تحديد أهداف الوحدة التي يراد تقويم أدائها حسب أهميتها، وترتيب تلك الأهداف واضحةً حسب أولوية التقويم، كما ينبغي التأكيد على أن تحديد أهداف التقويم لا يكون عملاً فردياً يختص به وزير أو أي مسئولاً كان بل هو عملية تنظيمية تتمثل في دراسة حالة المنشأة.

3- **مرحلة قياس الأداء الفعلي**: تستوجب عملية تقويم الأداء إجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية بغرض التعرف على سائر العمليات والمراحل التي تقوم بها الوحدة، والوقوف على العلاقات التي تربط بينها بهدف التوصل إلى خصائص النشاط الذي تمارسه الوحدة، ودراسة اقتصاديات برامج التشغيل المختلفة تمهيداً للوصول إلى الإجراءات أللازمة لمعالجة القصور في الأداء والعمل على ضمان استمرار نجاح الوحدة في المستقبل. ولا يمكن قياس الأداء الفعلي للوحدة ما لم يتم تقرير ما كان عليه الأداء في الفترة الماضية، وعادةً ما يتم قياس الأداء الفعلي(تقييم) من خلال استخدام النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية، والمعايير المالية(معايير تقييم الأداء المالي) للحصول على البيانات المطلوبة.

4- **مرحلة تحليل البيانات وتصحيح الإنحرافات**: وفي هذه المرحلة يتم تحديد الإنحرافات التي وقعت في الأداء الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المخطط وفقاً للمعايير الموضوعة، والعمل على تصحيح الإنحرافات. كما تتضمن هذه المرحلة تحديد الجهة أو الأفراد المسئولين عن إنحرافات الأداء.

5- **مرحلة اعداد التقارير**: بعد الإنتهاء من عملية تقويم الأداء فإن الأمر يتطلب إعداد تقارير شاملة تتضمن النتائج التي تم التوصل إليها، مع تبيين الإنحرافات السلبية في الأداء ومواقعها والمسئول عنها، وما هي طرق معالجتها. أما فيما يتعلق بالإنحرافات الإيجابية سواء كانت في كل الأنشطة التي تمارسها الوحدة أو في نشاط أو مركز معين فلابد من تنمية وتطوير الجوانب الإيجابية هذه ومكافأة القائمين عليها.

ثانياً: تقييم كفاءة الأداء

إن الخدمات المصرفية متنوعة ومتعددة ويظهر ذلك جلياً في إقتصاد السوق، وإن هذه الخدمات قد تطورت بشكلٍ كبيرٍ وملحوظٍ في الآونة الأخيرة لغرض تقييم كفاءة أداء العمل المصرفي خلال فترة معينة. وإن ذلك يتطلب تحديد الأهداف التي تضمن للمصرف وصوله إلى الربحيه المنشودة، دون الاخلال بالتوازن المتعلق بالأهداف الأخرى.

ويكتسب تقييم أداء المصارف أهمية خاصة لدوره الفعال والمتميز في المساعدة على توفير وسائل التمويل الأفضل، وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لكافة قطاعات الإقتصاد القومي لدفع عملية التنمية الإقتصادية. (بشير عمار،3،2013)

- **مفهوم تقييم الأداء:**

على الرغم من كثرة الأدبيات التي تناولت موضوع مفهوم الأداء وتطرقت إليه بشكل مفصل إلا أنه لا يوجد مفهوم موحد متفق عليه، وسيتم التطرق لبعضها:

" تشير كلمة الأداء " على التنفيذ الفعلي لمراحل العمل، كما تعني درجة أو مستوى المهارة والجهود المبذولة في تنفيذ المهام" (حيدر حمزة 2008، 86).

كما تعني عملية تقييم الأداء القيام بقياس وفحص وتحليل النتائج المتحققة بإستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة، مما يتيح ويساعد في الحكم على الفاعلية والكفاءة.

كما عرفت عملية تقييم الاداء من قبل(أنس سات ساتي محمد،2005) " بأنها قياس لما تم إنجازه من عمل ومقارنته بالأهداف المرسومة من قبل، وبالتالي قياس النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المتعثرة وتحديد المسؤل عنها".

- **أهمية تقييم الأداء:**

يحتل تقييم الأداء مكانة متميزة في وقتنا الحاضر، وذلك لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المصارف ومدى تحقيقها لأهدافها. ويمكن إيجاز أهمية تقييم أداء المصارف في النقاط الآتية: (عبدالناصر نمر وادي، 2008)

1- يعتبر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة، ومن ثم فهو أوسع من أي هدف آخر في تعزيز أداء المصرف لمواصلة البقاء والنمو.

2- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالمصرف لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المتخذة إلى حقائق عملية وموضوعية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية.

3- يساعد نظام تقييم أداء المصارف على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والفروع المختلفة، وهذا بدوره يدفع بالمصرف لتحسين مستوى أدائه.

4- إن عملية تقييم أداء المصارف توضح للمصرف المركزي الاستراتيجي التي يعمل بها المصرف ضمن إطار بيئته القطاعية، ومن ثم يستطيع المصرف المركزي تحديد الآليات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الإستراتيجي للمصرف.

- **تقييم كفاءة الأداء المصرفي**:

تصنف المعايير والمؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية إلى مجموعتين، هما: (الجيلي محمد بابكر، 2013)

المجموعة الأولى(المعايير غير الرقمية):

وتشمل هذه المجموعة المعايير والمؤشرات التي تركز على الإنجاز والطريقة المتبعة في توفير توجيهات الإدارة، والتي تسعى للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية، والتي من ورائها يمكن تحقيق الأهداف المرسومة، أي أن هذه المعايير تتعلق بسلوكية العاملين وأسلوب التعامل مع الزبائن من حسن استقبالهم ومحاولة إرضائهم، وسرعة الخدمة المقدمة إلى الزبائن، ومدى وفاء الزبائن إلى المصرف الذي يتعاملون معه، ومدى استقرار العاملين بالمصرف وارتباطهم به، وقناعة العاملين بالمركز الوظيفي الذي يشغلونه والمسؤوليات المسنده لهم. إن هذه المؤشرات مترابطة ومتداخلة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض، حيث عندما تكون هناك قناعة لدى العامل بمركزه الوظيفي وشعوره بالارتياح لكونه حاصل على حقوقه، فإن ذلك يخلق لديه الرغبة في العمل، ويتمسك بالمؤسسة التي يعمل فيها، ويؤدي ذلك إلى استقراره فيها. كما أن تولد الرغبة بالعمل لدى العاملين في المصرف يعني تقديم الجهود اللازمة الرامية إلى إرضاء الزبائن، ويظهر ذلك جلياً في حسن استقبال الزبائن وإنجاز المهام والخدمات بأسرع ما يمكن، مما يدفع الزبون إلى التمسك بالمصرف الذي يتعامل معه ويكون وفياً له، كما أن هذه المؤشرات لها دورٌ وأثرٌ مباشرٌ على المعايير الرقمية للنتائج المحققة من ممارسة الوظائف المصرفية والتي تسعى إلى تحقيق أهداف المصرف. لذا فإن الباحث سوف بعرض المؤشرات غير الرقمية من مؤشر كاملس التي قام بتطبيقها في رسالته على شكل ورقة علمية أخرى.

المجموعة الثانية: (الجيلي محمد بابكر، 2013) : المعايير الرقمية لنتائج ممارسة الوظائف المصرفية وهذه المعايير والمؤشرات توضح لنا رقمياً ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقيق الأهداف، وهي تشمل الآتي:

1- مؤشرات تحقيق الربحية:

باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فإن هناك جملة من المعايير التي يمكن للإدارة الاستناد عليها في تقييم ذلك، وهي كالآتي:

أ/ معدل العائد إلى الأموال الخاصة (حقوق الملكية): إن هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد. ويقصد بالأموال الخاصة ما قدمه مالكو المصرف لتمويل أصوله، ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

معدل العائد إلى حقوق الملكية = صافي أرباح السنة / حقوق الملكية

فكلما كانت النتيجة السنوية للأرباح موجبة وكبيرة كلما ارتفع معدل العائد.

ب/ معدل العائد إلى الأموال المتاحة: إن الأموال المتاحة للاستثمار هي حقوق الملكية مضافاً إليها الودائع، ويتم احتساب معدل العائد لهذه الأموال باحتساب النتيجة الصافية من الأرباح السنوية إلى مجموع هذه الأموال كما يلي:

معدل العائد إلى الأموال المتاحة = صافي أرباح السنة / حقوق الملكية + الودائع

ويستخدم هذا المعدل في قياس قدرة المصرف على توليد الأرباح نتيجة لاستثمار الأموال المتاحة لديه من حقوق الملكية وإجمالي الودائع .

ج/ معدل العائد إلى إجمالي الأصول: يقيس هذا المعدل نسبة الأرباح المتولدة نتيجة لاستخدام الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أكبر كلما كان وضع المصرف أفضل.

ويحتسب هذا المعدل بقسمة الأرباح الصافية للسنة على مجموع الأصول، انطلاقاً من كون أن المصرف قد استخدم جميع أصوله في توليد هذه الأرباح وليس جزئاً منها، ويحدد ذلك وفقاً للعلاقة التالية:

معدل عائد على إجمالي الاصول = صافي أرباح السنة / مجموع الاصول

د/ نسبة الارباح الموزعة للملاك: يتم توزيع الأرباح المحققة إلى مالكي المصرف كنسب محددة، ولغرض قياس كفاءة تحقيق الأرباح فإنه تتم المقارنة ما بين النسب الموزعة على المالكين والمبالغ التي استثمروها أي إلى حقوق الملكية، ويعبر عن ذلك كما يلي:

نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك = أرباح السهم / حقوق الملكية

2- مؤشرات قياس الأمان:

هناك جملة من المقاييس والمؤشرات التي يستعملها المصرف لغرض قياس الأمان وإمكانيته على مواجهة الالتزامات، ومن هذه المؤشرات الاتي:

أ/ قابلية المصرف على رد الودائع: يتم قياس قابلية المصرف على رد الودائع إلى أصحابها عن طريق احتساب وتحديد العلاقة ما بين حقوق الملكية وإجمالي الودائع لديه، وذلك كما يلي:

قابلية المصرف على رد الودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع × 100%

ولغرض تفسير هذه القابلية والحكم عليها يتم مقارنتها مع المصارف التجارية الأخرى.

ب/ معدل حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة: ويقصد بالأصول الخطرة الأصول غير السائلة ويتم احتسابها كالآتي:

الأصول الخطرة = مجموع الأصول - الأصول السائلة

وتشمل القروض الخطرة على القروض الممنوعة بكافة أنواعها والأوراق المالية، والأصول الثابتة، وباقي الأصول غير السائلة.

إن هذه الأصول سميت بالأصول الخطرة لأنها لا تتحول إلى نقدية إلا بعد بيعها، وأن عملية بيعها غالباً ما تصاحبها خسائر، كما أن القروض والأصول الأخرى تحتاج لوقت قد يطول لكي تتحول إلى نقدية.

يتم احتساب معدل حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة كما يلي:

حقوق الملكية إلى الأموال الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الأصول - الأصول السائلة

4- مؤشرات قياس السيولة:

إن هذه المجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة السحب اليومي والالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة. ومن هذه المؤشرات:

أ/نسبة السيولة النقدية: تستخدم هذه النسبة للدلالة على مدى كفاية النقدية الحاضرة لدى المصرف لمقابلة الاحتياجات العاجلة المترتبة على طلبات السحب من الودائع، ويتم احتساب هذه النسبة عن طريق قسمة السيولة النقدية على مجموع الودائع الجارية.

نسبة السيولة النقدية = النقدية بالصندوق / مجموع الودائع الجارية (تحت الطلب) ×100

ب/ نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع: ويتم احتسابها عن طريق قسمة النقدية بالصندوق على مجموع الودائع الجارية وغير الجارية.

نسبتة السيولة إلى إجمالي الودائع = النقدية بالصندوق / إجمالي الودائع × 100

ج/ نسبة الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع = الودائع تحت الطلب ×100
مجموع الودائع

د/ نسبة الاحتياطي القانوني: تنص القوانين المنظمة لنشاط المصارف في الدول المختلفة على ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة معينة من ودائعها في المصرف المركزي للدولة دون فائدة، ويطلق على هذه النسبة بالاحتياطي القانوني حسب النسبة التي يحددها المصرف المركزي.

نسبة الاحتياطي القانوني =

الأرصدة لدى المصرف المركزي

إجمالي الودائع + شيكات وحولات مستحقة الدفع + أرصدة مستحقة للمصارف + مبالغ مقترحة من المصرف المركزي

- **العوامل المؤثر على الأداء المصرفي:** (بشير عمار، 2013)

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها داخلي وله القدرة على التحكم فيها، ومنها ماهو خارجي ليس للمصرف القدرة على التحكم فيها وأهم هذه العوامل الآتي:

1- **العوامل الداخلية:**

يقصد بها العوامل الخاصة بالمصرف ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة بالمصرف، والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الإدارة.

أ/ الأنشطة بالمصرف:

إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تركيبها وحركتها تمثل عوامل مهمة وذات تأثيرٌ كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما زادت حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية في المصرف، الأمر الذي يسهل تحسين إنتاجية المصرف وتحسينه.

ب/ التكنولوجيا المستحدمة:

وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي، والتي تساعد في رفع مستوى درجة الأمان وسرعة العمل. فكلما زادت استخدامات التكنولوجيا ولا سيما الحديثة والملائمة ارتفعت درجة الأمان وزادت سرعة العمل، وبالتأكيد يؤدي ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية، وتخفيض التكاليف، ومنه زيادة الربحيه.

ج/ الكفاءة الإدارية:

ويقصد بها كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة والصائبة، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات بينها وبين العمال داخل المصرف، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتهما على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية أو السمعة الحسنة للمصرف.

2- **العوامل الخارجية:**

وهي العوامل التي تؤثر على أداء المصرف من خارج بيئته الداخلية، وأحياناً ما تسمى بعوامل البيئة الخارجية للمصرف. وتشمل الآتي: (يوسف بوخلخال، 2012)

أ/ البيئة القانونية والسياسية:

وهي تمثل الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف، والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

ب/ البيئة الاقتصادية:

وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، والمناخ الاستثماري، والفرص الاستثمارية المتوفرة.

ج/ البيئة الاجتماعية:

وهي العادات والتقاليد التي يؤمن بها أفراد المجتمع الذي يوجد به المصرف، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيع الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها المصارف.

ثالثاً: مؤشرات تقييم الأداء المصارفي(CAMELS)

ويأخذ المعيار في الاعتبار ستة عناصر رئيسية هي: (مالك الرشيد أحمد، 2005)

1- كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY
2- جودة المنتوجات ASSET QUALITY
3- الإدارة MANAGEMENT
4- الربحية EARNINGS
5- السيولة L IQUIDITY
6- درجة الحساسية لمخاطر السوق SENSITIVITY OF MARKET RISK

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها وإلتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي، ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، وأن الحرف L يرمز لقياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة المصرف على الإيفاء بإلتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، وأخيراً الحرف S لاحتساب درجة حساسية مخاطر السوق، وهو ما يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المالية التي بطبيعتها تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من أسهم وسندات حكومية وسندات المؤسسات والمشتقات، وهذه الأنواع تخضع لمخاطر مختلفة يصعب قياسها في المجتمعات المتأخرة في المجال المالي.

1- تعريف معيارCAMELS:

يعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن نظام لتقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني التي تعكس حقيقة أداء المصرف في ستة نقاط رئيسية. (مالك الرشيد أحمد، 2005،5)

كما عرف أيضاً بأنه ذلك المقياس الذي يعكس صورة الواقع الحقيقي للمصارف، وحقيقة موقعها المالي ودرجة تصنيفها، والكشف عن درجة الخلل فيها، وتحديد درجة المخاطر قبل كشفها بآليات السوق (موفق عباس شكارة، 2012، 134).

ويعتبر معيارCAMELS أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMELS أكثر من معيار CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية، لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف.

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوء كالآتي: (يوسف بوخلخال، 2002)

أ/ التصنيف رقم 1 قوي.

ب/ التصنيف رقم 2 مرضي.

ج/ التصنيف رقم 3 معقول.

د/ التصنيف رقم 4 هامشي (خطر).

ه/ التصنيف رقم 5 غير مرضي.

جدول رقم(1) التدابيروالإجراءات الرقابية التي تتخذ بناءً على درجة التصنيف:

درجة التصنيف	موقف المصرف	الإجراء الرقابي الوجب اتخاذه
1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3 معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4 هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 غيرمرضي	خطير جداً	رقابة دائمة- وإشراف

المصدر: (يوسف بوخلخال، 2002، 210)

2- عرض عناصر نموذج CAMELS

أ/ كفاية رأس المال Capital Adequecy: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة المشاكل التي تواجه بنود الميزانية. ويتعزز تطبيق مؤشرات كفاية رأس المال في أنه يأخذ في الاعتبار بنود خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ونسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر.

ب/ نوعية الأصول Assets Quality: الأصول هي الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود نشاطه تجاه تحقيق الإيرادات، حيث إن حيازة المصرف لأصول جيدة يعني القدرة على توليد الدخل، وتقييماً أفضل للإدارة والسيولة. وتحدد جودة الأصول وفقاً لنظام CAMELS بالنسب التالية: (موفق عباس شكارة، 2012)

1/ نسبة التصنيف المربح Weighted Classification Ratio(WCR)

$$\% = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية+ المخصصات}}$$

2/ نسبة إجمالي التصنيف Total Classification Ratio(TRC) = $\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية + المخصصات}}$

جدول (2) يبن تصنيف جودة الأصول في النظام الأمريكيCAMELS لتقييم المصارف.

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المربحةWCR	إجمالي التصنيفTCR
1	**قوي**	**أقل من 5%**	**أقل من 20%**
2	**مرضي**	**من 5% إلى 15%**	**من 20% إلى 50%**
3	**جيد بعض الشيئ**	**من15% إلى 35%**	**من 50% إلى 80%**
4	**حدي**	**من 35% إلى 60%**	**من 80% إلى 100%**
5	**غيرمرضي**	**من 60% فأكثر**	**من 100% فأكثر**

المصدر: (يوسف أبو خلخال، 2002،211).

أ/ الربحية Earning

تعتبر الأرباح بالنسبة لإدارة المصرف أحد العناصر المهمة لضمان استمرارية أداء المصرف، حيث إنها تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويتم تحديد فاعليتها من خلال الإيرادات، صافي الربح، المصروفات، الموجودات. على الرغم من أهمية مؤشر الربحية إلا أنه يتعذر على الباحث تحليلها، نظراً لأنه لا تتوفر في التقارير المالية التي بحوزة الباحث بنود الإيرادات وصافي الربح.

ب/ السيولة Liquidity

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، وأحد الأسباب المؤدية إلى وقوع المصارف في المشكلات، وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها، فإذا واجه المصرف مشكلات معقدة في تدني جودة أصوله فإنه يصاب بالخسائر مما ينعكس بدوره على قاعدة رأس المال، ومن ثم تدني مستوى التدفات النقدية الداخلة، الأمر الذي يؤثر بالتالي على أوضاع السيولة. وتحسب نسبة السيولة بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة= النقدية بالخزينة ÷ الودائع

جدول (3) يبين درجات تصنيف السيولة حسب تصنيف CAMELS

درجات التصنيف	حقوق الملكية ÷ الودائع	حقوق الملكية ÷ الموجودات	نسبة السيولة النقدية ÷ الودائع
1 قوي	أقل من 55%	أقل من 50%	أكبر من 15%
2 مرضي	من (55% إلى 60%)	من(50% إلى60%)	من(15% إلى 12%)
3 جيد بعض الشيئ	من(60% إلى 65%)	من(60% إلى 65%)	من(12% إلى10%)
4 حدي	من(65% إلى 70%)	من(65% إلى 70%)	من(10% إلى 5%)
5 غير مرضي	أكبر من 70%	أكبر من 70%	أقل من 5%

المصدر: (موفق عباس شكارة، 2012، 151).

ج/ الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity if Market Risk

يتعلق هذا الموضوع بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، وتحتوي هذه المحافظ على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وتخضع هذه الأدوات لمخاطر أسعار الأسهم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة، الأمر الذي يتطلب وجود عناصر من المدققين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية لاحتسابها، (يوسف بوخلخال، 2002، 212).

المحور الثاني: تقييم أداء المؤسسة مصرف شاري التجاري

أولاً: النشأة والتطور

1- النشأة

مصرف شاري التجاري هو عبارة عن : مؤسسة مالية ضمن تصنيف المصارف التجارية التقليدية، اسمها مصرف شاري التجاري الكائن بأنجمينا عاصمة دولة تشاد(المقر الرئيسي) . وهذا الموقع الجغرافي المتميز يسمح له بجذب كثير من العملاء، ومع مرور الزمن بدأ هذا المصرف يأخذ مكاناً هاماً في التصنيف المصرفي بتشاد، ثم أعيد فتحه وصار يزاول نشاطه الاقتصادي منذ يوم1993/12/27م، وتم تغيير اسمه بدلاً من المصرف العربي الليبي التشادي إلى اسمه الحالي(مصرف شاري التجاري) وبلغ رأس ماله عند إعادة إنشائه في 1993/12/27م 1,000,000,000 فرنك، (أن واحد دولار =500 فرنك إفريقي، حسب سعر صرف المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا بتاريخ2015/10/30م) ما يعادل10,000,000$ وأن المساهمة بين البلدين تشاد (50%) ممثلة في وزارة المالية، وليبيا (50%) ممثلة في المصرف العربي الليبي الخارجي (دليل عمل المصرف 2003).

أما العمل الإداري فيه: فإن طبيعته تتشكل من مجلس إدارة يقوده رئيس مختار من قبل الدولة التشادية، ويضم ستة أعضاء مقسمين بين الدولتين بالتساوي، ويجتمع هذا المجلس أربعة اجتماعات دورية في كل عام، وتعقد الجمعية

العمومية مرة في كل عام. إن نشاطات المصرف تحكمها اللوائح المطبقة في بيئة المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا لأن دولة المقر (تشاد)، التي تخضع لنقد الفرنك الإفريقي الذي يصدره المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا.

2- التطور:

عند انعقاد دورته العادية يوم 2001/1/31م قرر مجلس إدارة المصرف زيادة مليارين على رأس المال ، ليصبح (3,000,000,000) فرنك إفريقي، ما يعادل($6,000,000)، (إن 1فرنك إفريقي = $0.002 حسب سعر صرف المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا بتاريخ 2015/10/30م ، وكانت هذه الزيادة بالتساوي بين الشريكين المستفيدين من إنتاج المصرف.

نظراً للتطور الذي حققه المصرف ومكانة اسمه التجاري وثقة الزبائن فيه، فتح المصرف ستة فروع له علي المستوى الوطني في: أبشة، والسوق المركزي، ومندوا، وأنقالي، وشارع الأربعين، وأمجرس. ويعتبر فتح فرع في أبشة التي هي البوابة الاقتصادية للشرق وشمال إفريقيا أمرٌ بالغ الأهمية للبلاد، حيث يلتقي فيها التبادل التجاري القادم من السودان، وليبيا، ومن داخل البلاد، وقد تم فتح هذا الفرع في1999/8/04م. ويعتبر فرع السوق المركزي بأنجمينا الذي تم فتحه بتاريخ 2001/03 مهمٌ للغاية، حيث ساعد افتتاح هذا الفرع في تخفيف الأعباء عن المركز، كما كان يقوم بتقديم خدمات قريبة من الزبائن لأنه كون في الأساس من غالبية التجار.

أما فرع مندو (العاصمة التجارية لتشاد) الذي تم فتحه في 2003/9 فإن الهدف منه تسهيل عملية التبادل التجاري بين العملاء، وتشجيع عملية الاستثمار المحلي.

وقد تم فتح مكتبٍ لتغيير العملات تابع للمصرف، في فندق ليبيا بتاريخ 2008/4. وهناك مساعٍ جادة من إدارة المصرف لتغطية كل المدن التشادية. والجدول التالي يوضح عدد فروع المصرف، وتاريخ إنشائها، وموقعها الجغرافي:

جدول (4) يوضح عدد فروع المصرف وتواريخ فتحها وموقعها الجغرافي

تاريخ الإنشاء	الموقع	إسم الفرع
1993/12/27م	أنجمينا	فرع الرئيسي
1999/08م	أبشة	فرع مدينة أبشة
2001/03م	أنجمينا	فرع السوق المركزي
2003/08م	مندوا	فرع مدينة مندوا
2010/05م	أنجمينا	فرع شارع الأربعين
2011/08م	أنجمينا	فرع أنقالي
2012/01م	أم جرس	فرع أم جرس

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الملحق رقم(1)

يظهر الجدول رقم(4) أن نشاط مصرف شاري التجاري في مدينة أنجمينا أكثر من أنشطته في جميع المدن التشادية مجتمعةً، حيث يلاحظ أن عدد فروع المصرف في تزايد في مدينة أنجمينا، وذلك يعود إلى أن الحركة الاقتصادية والتجارية لدولة تشاد نشطة في العاصمة التشادية من غيرها من مدن الأقاليم الأخرى.

جدول (5) يوضح عدد موظفين المصرف حسب الفروع خلال سنوات الدراسة

السنة	المقر الرئيسي	فرع أبشه	السوق المركزي	فرع مندوا	فرع شارع الأربعين	فرع أنقالي	فرع أم جرس	المجموع
2008م	96	18	14	22				150
2009م	100	18	19	21				158
2010م	110	15	12	23	27			187
2011م	114	14	13	15	18	12	3	189
2012م	111	10	9	14	18	8	4	174
2013م	107	15	8	13	20	8	4	175

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الملحق رقم(2)

ثانياً: نسبة الفائدة المحددة للاقتراض في مصرف شاري التجاري

إن نسبة الفائدة التي يفرضها مصرف شاري التجاري لعملائه هي النسبة التي يحددها المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا وهي(الكمرون، تشاد، إفريقيا الوسطى، غينيا الاستوائية، الغابون). والمصرف المركزي لدول وسط إفريقيا عبارة عن هيئة مالية نقدية ورقابية تم تأسيسها بتاريخ 1969م بهدف توفير عملة موحدة للدول الأعضاء، وأطلق على هذه العملة الفرنك الإفريقي لدول وسط إفريقيا. وقد أدى إنشاء هذا المصرف المركزي إلى تسهيل عملية النقل والتبادل التجاري والتحويلات المالية. وأن عملة الفرنك الإفريقي تقع ضمن ما يسمى بالمناطق النقدية الملحقة(فرنسا).

يقع مقر المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا في مدينة ياوندى بالكمرون، كما أن له فروع في كل الدول الأعضاء، حيث يقوم كل فرع بوظيفة المصرف المركزي نفسها، باستثناء وظيفة إصدار النقود فإنها وظيفة خاصة بالبنك المركزي.(aricgatenews, 2015)

قبل معرفة نسبة الفائدة المحددة للاقتراض من قبل المصرف المركزي يود الباحث عرض البيانات الآتية:

1 - بيانات ذات صلة بنسبة الفائدة المفروضة على الأموال المقترضة من المصارف التجارية: من ناتج قومي إجمالي، ومتوسط دخل فرد، ومستوى التضخم لدولة تشاد حسب تقديرات المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا لعام 2013م وهذه البيانات هي:(moqate,openshae /2015)

أ/ إجمالي الناتج المحلي= $1,200,000,000 دولار في العام.

ب/ دخل الفرد = $400 دولار في العام.

ج/ متوسط دخل الفرد اليومي= $1.1 دولار يومياً أي ما يعادل 555 فرنك إفريقي في اليوم.

د/ الدين العام من إجمالي الناتج المحلي= 33.1%

هـ/ السكان تحت خط الفقر =80% من إجمالي السكان.

و/ معل التضخم = 10.8%

ز/ معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج القومي= 5%.

2 - **نسب الفائدة لأشهر البنوك المركزية والفدرالية العالمية الآتية:**(investing, central-bank, 2015)

مؤسسة النقد العربي السعودي 0.25%.

ب/ البنك المركزي المصري 8.75%.

ج/ الاحتياطي الفدرالي الأمريكي 0.00-0.25%.

د/ البنك المركزي الأوربي 0.05%.

و/ البنك الاحتياطي الأسترالي 2.00%.

ز/ البنك المركزي للاتحاد الروسي 11%.

ط/ المصرف المركزي السوداني12%(cbos.gov.sd/node.com,29/10/2015.)

ي/ البنك المركزي النيجيري 9.98% (tradingeconomics, 2015.)

3 - نسبة الفائدة التي حددها المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا: (afrigatenews ,2015)

حدد المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا نسبة فائدة 16% للمصارف التجارية على الأموال التي تقرضها لعملائها يرى الباحث بناءً على المعلومات والبيانات التي تم عرضها أعاليه، والمتعلقة بالوضع الاقتصادي لدولة تشاد، ومقارنةً مع نسب الفائدة التي حددتها أشهر وأفضل المصارف العالمية، والمصارف الإقليمية المحيطة بدول الفرنك الإفريقي والتي جميعها في أوضاعٍ اقتصادية أفضل من الوضع الاقتصادي لدولة تشاد، إلا أنه وجد أن نسبة فائدة الاقتراض في هذه الدولة الفقيرة تفوق جميع نسب الفائدة التي تم عرضها، سواءً أكانت على المستوى الإقليمي أم على المستوى العالمي. كما يرى الباحث أيضاً أن هذه السياسة المالية التي ينتهجها المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا لا تتلاءم مع الواقع الاقتصادي لدول المنطقة، من ناتج إجمالي ومتوسطات دخول أفراد ضعيفة، ومعدل تضخم عالٍ، ومعدل دين عام مرتفع، ومعدل نمو حقيقي للناتج القومي الإجمالي ضئيل جداً. كما يرى الباحث أيضاً أن معدل الفائدة المرتفع هذا وغير المناسب مع الوضع الاقتصادي العام لدول المنطقة يؤدي حتماً إلى عجز المقترضين على تسديد القروض التي اقترضوها، وبالتالي يؤدي إلى رفع مستوى المخاطر المصاحبة للاقتراض بالمصارف التجارية، ومستوى التعثر المالي فيها. كما يرى الباحث أيضاً أن سياسة المصرف المركزي المالية هذه وغير المناسبة لدول الفرنك الإفريقي ليس لها أي مبرر خصوصاً في ظل عصر العولمة الاقتصادية التي يعيشها العالم، سوى أن المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا عبارة عن مؤسسة مالية تعمل تحت تغطية النظام المالي الفرنسي، وإنه يقوم بتخصيص جزء من معدلات الفوائد التي حدها إلى النظام المالي الفرنسي. الأمر الذي يتطلب ضرورة الانفصال عن التغطية الفرنسية والتحرر من التبعية الاقتصادية الفرنسية بالانفصال عن نظام المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا.

ثالثاً: تقييم الكفاءة المالية والائتمانية لمصرف شاري التجاري بناءً على تقييم جمعية المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض

عادةً ما يتم تصنيف المصارف التجارية في تشاد من قبل المصرف المركزي ومن خلال بياته المتاحة للباحثين والجهات ذات الصلة بعمل المصارف، كما يتم تصنيف المصارف التجارية من قبل تقارير وبيانات جمعية المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض. والتصنيف المقصود به في هذا المطلب هو تصنيف المصرف من خلال بيانات وأرقام جمعية المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض والتي تقوم بتنظيم عملية الإقراض والاقتراض وتقديم النصح والمشورة لأعضائها ونشر تقارير سنوية موضحةً فيها وضعية المصارف من حيث نسبة القروض إلى الودائع، ومستوى التعثر. كما يتم تصنيف وتقيم المصرف أيضاً عبر بيانات تحصل عليها الباحث من المصرف المركزي، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

- **نسبة القروض إلى الودائع**

وفيها يتم احتساب معل الصناعة العام لنسبة القروض إلى الودائع ومقارنتها بنسبة القروض إلى الودائع الخاصة بمصرف شاري التجاري بناءً على الحدود المعيارية لمعدل الصناعة، من البيانات والتقارير المالية المتوفرة في الملاحق رقم(3-7)، والملاحق رقم(28-8).

ويتم احتساب نسبة القروض إلى الودائع من خلال المعادلة التالية:

أ/ معدل الصناعة لنسبة القروض إلى الودائع = إجمالي القروض التي منحتها المصارف
على إجمالي ودائع المصارف

ب/ نسبة قروض مصرف شاري التجاري إلى ودائعه = مجموع قروض مصرف شاري
مجموع ودائعه

معيار الوضع المتوسط والمقبول أن تكون النتيجة ما بين > 5 < من نتيجة معيار الصناعة، أي ألا تزيد ولا تنقص النتيجة عن فارق خمس نقاط مئوية عن معيار الصناعة.

جدول(6) إجمالي نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة قروض مصرف شاري التجاري إلى ودائعه بناءً عل تقييم المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض خلال الفترة من (2009م وحتى2013م)، الأرقام بالفرنك الإفريقي ألسيفا

السنوات	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
إجمالي الودائع	3586894	4510885	4920797	6085296	7175484
إجمالي القروض	2693977	2979330	3531509	4231489	5597963
نسبة إجمالي القروض إلى الودائع	%75	%66	%71	%69	%78
إجمالي ودائع مصرف التجاري	62690	77394	58388	73659	94380
إجمالي قروض مصرف شاري التجاري	52488	47410	44062	46713	54360
نسبة إجمالي قروض مصرف شاري إلى الودائع	%83	%61.20	%75	%63	%57

المصدر:اعداد الباحث من البيانات المالية لكلٍ من جمعية المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض، والمصرف المركزي،

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم(4) يتضح الآتي:

1- نسبة قروض مصرف شاري إلى ودائه في عام 2009م كانت فوق معيار الصناعة ب(8%) حيث كانت(83%)، وأن معيار الصناعة كان (75%)، وهذه النتيجة تضع المصرف ضمن التصنيف السيئ، حيث إنه منح قروض فوق المستوى المناسب.

2- نسبة قروض المصرف إلى ودائعه للعام 2010م بلغت (61.2%) وأقل من متوسط الصناعة البالغ (66%) ب (5) نقاط مما يجعله خارج التصنيف المتوسط بنقطة واحدة. وهذه الحالة تنطبق تماماً على حالة سنة 2012م غير أن الفارق في الأخيرة هذه نقطتين فقط تضعها خارج التصنيف المتوسط.

3- نسبة قروض المصرف إلى ودائه كانت (75%) في عام 2011م وكان الفارق بينها وبين معدل الصناعة البالغ (71%)، أربع نقاط، مما يجعل المصرف ضمن التصنيف المناسب والمتوسط.

4- ويقع تصنيف مصرف شاري التجاري في عام 2013م ضمن التصنيف السيئ لمساهمته الضعيفة في القروض الممنوحة، حيث وصلت نسبة القروض إلى الودائع فيه (57%) بما يقل عن معدل الصناعة العام البالغ، (78%) ب (21) نقطة مئوية.

- **نسبة التعثر المالي**

يتم من خلالها معرفة مدى التعثر المالي للمصرف موضوع الدراسة، وذلك بمقارنة معدل الصناعة العام لنسبة التعثر المالي بنسبة التعثر الخاصة بالمصرف موضوع الدراسة، عبر تحليل التقارير المالية المتوفرة في الملاحق(7-3)، والملاحق (8-28)، واستناداً إلى الحدود المعيارية لمعدل الصناعة.

ويتم احتساب معدل التعثر المالي من خلال المعادلة التالية:

أ/ معدل التعثر العام(معدل الصناعة) = مجموع الديون المشكوك في تحصيلها لكل المصارف / مجموع القروض الممنوحة من كل المصارف

ب/ معدل تعثر مصرف شاري التجاري= مجموع ديون المصرف المشكوك في تحصيلها / مجموع قروضه الممنوحة

المعيار الجيد: كلما كانت النتيجة من (1% إلى5%)، أي عنما تكون النتيجة في حدود5%.

المعاير المتوسط: كلما كانت النتيجة ≥-2 و≤+2 عن متوسط الصناعة، أي أن الفارق يجب ألا يكون أكثر من سالب وموجب نقطتين مئويتين عن معيار الصناعة.

المعيار السيئ: عندما تصل نسبة التعثر 10% أي عنما تكون النتيجة ≤ 10%

جدول (7) يبين معدل الصناعة الخاص بالتعثر المالي العام، ومعدل تعثر مصرف شاري التجاري خلال الفترة من (2009م إلى 2013م)

السنة	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
مجموع الديون المشكوك في تحصيلها عامةً	74708	103654	174147	248897	276893
مجموع القروض عامةً	2693799	2979330	3531509	4231485	5597963
نسبة التعسر العام(معيار الصناعة)	%2.70	%3.50	%4.90	%5.80	%5
مجموع ديون مصرف شاري المشكوك فيها	1102	4158	1100	5577	9255
مجموع قروض مصرف شاري	52488	47410	44062	46713	54366
نسبة تعسر مصرف شاري	%2.10	%8.80	%2.40	%12	%17

المصدر: إعداد الباحث من البيانات المالية لكلٍ من جمعية المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض، والمصرف المركزي،

من خلال بيانات الجدول رقم(5) يتضح الآتي:

1- نسبة ديون مصرف شاري التجاري المشكوك فيها إلى إجمالي قروضه في عام (2009م) بلغت (2.1%) وهذا الرقم في حدود المعيار الجيد لمعدل الصناعة لنفس السنة والبالغ (2.7%)، وأن الفارق بينهما هو فقط (0.06%)، لذا يمكن القول أن حالة المصرف من حيث التعثر المالي في عام (2009م) جيدة.

2- بلغت نسبة ديون المصرف المشكوك فيها إلى قروضه (8.8%) في عام (2010م) وهذا الرقم أكبر من معدل الصناعة البالغ (3.5%) لنفس العام ب (5.3%)، وهذه النتيجة تجعل المصرف خارج التصنيف المناسب لمستوى التعثر العام ب (3.3%).

3- بلغ مستوى تعثر المصرف (2.4%) في عام (2011م)، وهذا الرقم يقع ضمن معيار معدل الصناعة المطلوب، وهذه النتيجة تجعل المصرف ضمن التصنيف الجيد من حيث التعثر المالي.

4- بلغت نسبة إجمالي ديون الصرف المشكوك فيها إلى قروضه (12%) في عام (2012م)، مما يجعلها أكبر من متوسط الصناعة العام للتعثر المالي في العام نفسه والبالغ (5.8%) ب (6.2%)، وهذا الفارق يجعل المصرف ضمن التصنيف السيئ من حيث التعثر المالي.

5- وصلت نسبة تعثر مصرف شاري التجاري (17%) في عام (2013م) وهذه النتيجة أكبر من متوسط الصناعة ب (12%) لنفس العام والبالغ (5%)، أي أن الفارق بينهما (12%) وهو فارقٌ كبيرٌ جداً يجعل المصرف بعيداً عن المعيار المناسب لتصنيف التعثر المالي المناسب، كما أن هذه النتيجة أكبر من 10% مما يجعل تصنيف المصرف في حالة تعثرٍ مالي.

- **طريقة تطبيق معيارCAMELS**

1- كفاية رأس المال Capital Adequecy:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة المشاكل التي تواجه بنود الميزانية. ويتعذر تطبيق مؤشرات كفاية رأس المال في أنه يأخذ في الاعتبار بنود خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ونسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر.

2- **نوعية الأصول Assets Quality:**

الأصول هي الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود نشاطه تجاه تحقيق الإيرادات، حيث إن حيازة المصرف لأصول جيدة يعني القدرة على توليد الدخل، وتقييماً أفضل للإدارة والسيولة. وتحدد جودة الأصول وفقاً لنظام CAMELS بالنسب التالية:

أ/ نسبة التصنيف المربح Weighted Classification Ratio(WCR) =

المخصصات = %

حقوق الملكية+ المخصصات

ب/ نسبة إجمالي التصنيف Total Classification Ratio(TCR) =

القروض المتعثرة = %

حقوق الملكية + المخصصات

جدول (8) احتساب النسب المالية الخاصة بجودة أصول مصرف شاري التجاري

البيان	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
حقوق الملكية	8742	9681	9394	9350	11765	36132
القروض المتعثرة	339	1102	4158	1100	5577	9255
المخصصات	1323	2048	3350	3350	3350	3350
حقوق الملكية+ المخصصات	10065	11729	12714	12700	15115	39482
متوسط نسبة المخصصات ÷(حقوق الملكية + المخصصات)	%13	%17	%26.2	%26.4	%22.2	%8.5
القروض المتعثرة ÷(حقوق الملكية+ المخصصات)	%3.3	%9.4	%32.6	%8.7	%36.9	%23.4

المصدر: إعداد الباحث من البيانات المالية للمصرف المركزي،

متوسط نسبة المخصصات ÷ حقوق الملكية + المخصصات (WCR) = %13+%17+26.2%+4%.26+%22.2%+%8.5

÷ 6 = 18.8%.

متوسط نسبة القروض المتعثرة ÷ حقوق الملكية + المخصصات (TCR) = %3.3+%9.4+%32.6+%8.7+%36.9+%23.4

÷ 6 = 19%.

عند إجراء المقارنة لبيانات الجدول رقم (8) الخاص باحتساب نسب جودة أصول مصرف شاري التجاري، ببيانات الجدول رقم(2) الخاص بمعيار تقييم جودة الأصول، يتبين أن متوسط تصنيف المصرف لمؤشر WCR خلال فترة الدراسة يقع ضمن التصنيف **جيد بعض الشيئ** (18.8%)، أي معقول مع وجود نقاط ضعف مما يدل على زيادة حجم الائتمان المتؤثر ووجود نقاط ضعف قد تؤدي إلى هلاك الأصول، مما يتطلب من إدارة المصرف التأكد من مدى كفاية

المخصصات لمقابلة الخسائر في الأصول في نظام كاملس، ومراجعة الأصول المعاد هيكلتها ومستوى التسديدات المتعلقة بها. كما نجد أن متوسط تصنيف المصرف لمؤشر TCR خلال فترة الدراسة يقع ضمن **التصنيف القوي**(19%) معززاً بالتصنيفات القوية التي حققها في السنوات(2008م، 2009م، 2011م).

3 - الربحية Earning

تعتبر الأرباح بالنسبة لإدارة المصرف أحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، حيث أنها تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويتم تحديد فاعليتها من خلال الإيرادات، صافي الربح، المصروفات، الموجودات. على الرغم من أهمية مؤشر الربحية إلا أنه يتعذر على الباحث تحليلها نظراً لأنه لا تتوفر في التقارير المالية التي بحوزة الباحث بنود الإيرادات وصافي الربح.

4-السيولة Liquidity

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، وأحد الأسباب المؤدية إلى وقوع المصارف في المشكلات، وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها، فإذا واجه المصرف مشكلات معقدة في تدني جودة أصوله فإنه يصاب بالخسائر مما ينعكس بدوره على قاعدة رأس المال، ومن ثم تدني مستوى التدفات النقدية الداخلة، الأمر الذي يؤثر بالتالي على أوضاع السيولة. وتحسب نسبة السيولة بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة= النقدية بالخزينة ÷ الودائع

جدول (9) احتساب النسب المالية الخاصة بجودة سيولة مصرف شاري التجاري

البيان	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م
النقدية بالخزينة	1675	1829	2897	4585	4284	4304
الودائع	56493	62690	77394	58418	73659	94380
حقوق الملكية	8742	9681	9394	9350	11765	36132
الموجودات	74430	78747	91920	84544	95235	123211
حقوق الملكية÷ الودائع	%15.5	%15.4	%12	%16	%16	%38.2
حقوق الملكية ÷ الموجودات	%11.7	%12.3	%12.2	%11	%12.3	%29.3
النقدية ÷ الودائع	%3	%2.9	%3.7	%7.8	%5.8	%4.6

المصدر: إعداد الباحث من البيانات المالية للمصرف المركزي،

متوسط حقوق الملكية÷ الودائع = 15.5+15.4+12+16+16+38.2 ÷ 6 = **%18.6**

متوسط حقوق الملكية ÷ الموجودات = 11.7+12.3+12.2+11+12.3+29.3 = **%14.8**

متوسط نسبة السيولة= النقدية ÷ الودائع = 3+2.9+3.7+7.8+5.8+4.6 ÷ 6 = **%4.6**.

عند القيام بمقارنة بيانات الجدول (3) الخاص بتصنيف السيولة حسب معيار كاملس لتقييم أداء المصارف، بنتائج متوسطات البنود الخاصة بالسيولة والمحسوبة من نتائج الجدول رقم(9) نجد أن متوسط حقوق الملكية إلى الودائع الخاصة بمصرف شاري التجاري والبالغة (18.6%) يجعله ضمن **التصنيف القوي**، كذلك عند مقارنة متوسط حقوق الملكية إلى موجودات المصرف والبالغ (14.6%) مع التصنيفات الموضحة في الجدول رقم (3)، نجد أيضاً أنه يقع ضمن **التصنيف القوي**. والسبب في ذلك يعود إلى أن النسبة الكبيرة من رأس مال المصرف كان من نصيب الدولتين المؤسستين

للمصرف واللتان تسعيان دائماً على استقرار المصرف بزيادة أسهمها وزيادة رأس المال لمواجهة أي عسر مالي، وبمقارنة نسبة متوسط النقدية بالمصرف إلى إجمالي ودائعه للعام 2013م المحسوبة من بيانات الجدول رقم (7) والبالغة (4.6%) مع درجات التصنيف الموضحة في الجدول رقم (3) نجد أن تصنيف المصرف يقع ضمن التصنيف **غير المرضي** الذي يشير إلى أن المصرف في حالة تعثرٍ مالي مما يتطلب من المصرف المركزي التدخل لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

5 – الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity if Market Risk

يتعلق هذا الموضوع بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، وتحتوي هذه المحافظ على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وتخضع هذه الأدوات لمخاطر أسعار الأسهم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، الأمر الذي يتطلب وجود عناصر من المدققين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية لاحتسابها.[1]

- **خلاصة التحليل المالي والتعليق عليه**

من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث في الفترة من 2015/10/17م وحتى 2015/9/30م مع موظفي مصرف شاري التجاري، وإدارة جمعية المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض، والقسم المختص بإدارة الائتمان ومراقبة المصارف في المصرف المركزي لدول وسط إفريقيا، ومن خلال بعض الوثائق التي سمح للباحث الإطلاع عليها، ونتائج نسبة قروض المصرف إلى ودائعه، ونسبة التعثر المالي التي تم احتسابهما من بيانات جمعية المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض، وكذلك نتيجة نسبة سيولة المصرف المحسوبة باستخدام مؤشر CAMELS، تأكد للباحث أن المصرف يمر بحالة عسر مالي خلال فترة الدراسة بسبب تراكم القروض المتعثرة الناتجة عن منح المصرف قروض لعملاء لم يتمكنو من سدادها، فقد بلغت هذه الديون(34,000,000,000) فرنك إفريقي في الفترة (2010م/2013م).

هذه الديون أثرت سلباً على سيولة وقدرة المصرف المالية وارتفعت مخاطر الاستثمار فيه، مما أدى إلى هجر بعض التجار التعامل مع المصرف والانتقال إلى مصارف أخرى منافسة، الأمر الذي أدى إلى تدخل الدولة في عام 2013م والقيام باستبدال الإدارة العامة للمصرف بإدارة أخرى جديدة.

النتائج

من خلال عرض الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1/ أكدت نتائج التحليل المالي لنسبة القروض إلى الودائع، والتحليل باستخدام مؤشر CAMELS، أن هناك علاقة طردية بين تقويم أداء المصرف وكفاءته الائتمانية.

2/ إن التصنيف العام للسنتين الأخيرتين من سنوات الدراسة(2012م-2013م) من حيث نسبة التعثر تجعل المصرف ضمن التصنيف السيئ الذي بناءً عليه يعتبر المصرف في حالة تعثرٍ مالي.

3/ بناءً على النمو السلبي لنسبة تعثر عمليات المصرف أن المصرف في حالة عسر مالي حتى عام 2013م.

4/ عدم تناسب قروض المصرف مع ودائعه، مما يدل على أن المصرف تجاوز معيار الصناعة لنسبة القروض إلى الودائع في منحه للقروض، مما أدى إلى زيادة في نسبة القروض المتعثرة وصولاً إلى حالة التعثر التي مر بها المصرف خلال فترة الدراسة.

5/ إن نسبة الفائدة المرتفعة ساهمت في تعثر المقترضين على تسديد القروض، مما أدى إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة، وهذه الأخيرة بدورها أدت إلى التعثر المالي للمصرف...

[1] يوسف بو خلخال، مرجع سبق ذكره، ص212

6/إن تصنيف نسبة أصول المصرف المربحة WCR ضعيفٌ بعض الشيئ، مما يدل على زيادة حجم الائتمان المتعثر، ووجود نقاط ضعف قد تؤدي إلى هلاك رأس المال.

7/بين التحليل أن نسبة إجمالي التصنيف العام للمصرفTCR(المخصصات/ حقوق الملكية + المخصصات) ضمن التصنيف القوي.

8/ إن إجمالي تصنيف المصرف من حيث النقدية سيئ جداً مع وجود مشاكل حادة في السيولة، مما يدل على أن المصرف في حالة عسرٍ مالي.

التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة قام الباحث بصياغة التوصيات الآتية:

أولاً: التوصيات الخاصة بمصرف شاري التجاري والمصارف المماثلة:

1. ضرورة قياس ومعرفة نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة سيولة المصرف بشكل متواصل للحفاظ على السيولة المطلوبة لمواجهة الالتزامات والسحب اليومي غير المتوقع.
2. ينبغي على المصرف عدم منح القروض إلا بعد التأكد من تناسبها مع الودائع، والتأكد أيضاً من سيولة المصرف لتفادي التعثر المالي المحتمل.
3. السعي وراء إقناع المصرف المركزي بضرورة تعديل سعر الفائدة بتخفيضها بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي لدولة تشاد والقوة الشرائية وفرص الاستثمار وقدرات المقترضين.
4. ضرورة قيام المصرف بالتحليل المالي للبيانات المالية الخاصة بالمؤسسات الطالبة للائتمان قبل منحها له، وذلك بهدف تقييم كفاءتها المالية وقدرتها على سداد القرض.
5. ينبغي عدم منح قروض أو تقديم تسهيلات ائتمانية للمنشآت والأفراد ذوي المخاطر الائتمانية العالية.
6. على المصرف ضرورة اتباع وتطبيق كل نصائح وارشادات السلطة النقدية وجميع الجهات ذات المصلحة المشتركة والمتعاملة مع المصرف.

ثانياً: التوصيات العامة:

1. ضرورة تدخل الدولة لتعديل سعر الفائدة.
2. ضرورة تبني المصرف المركزي تطبيق نموذج التقييم والتفتيش المبكر CAMELS.
3. على دولة تشاد السعي بكل الوسائل والطرق وراء ضرب عملة(صناعة عملة) وطنية ومصرف مركزي خاص بها، لما لذلك من فوائد اقتصادية عظيمة للمجتمع، فضلاً عن التحرر من التبعية الاقتصادية.
4. ضرورة إلزام الدولة المؤسسات العامة والخاصة الاهتمام بالبحث العلمي والباحثين، وأن توفر لهم كل البيانات والمعلومات ذات الصلة بالبحث العلمي.

ثالثاً: توصيات باجراء دراسات مستقبلية:

1. مدى الكفاءة الائتمانية لمصرف شاري التجاري في الفترة من(2008م-2015م) من خلال بيانات جمعية المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض.
2. مدى فاعلية السياسات المالية للمصرف المركزي لدول وسط إفريقيا مقارنةً بالسياسات المالية للمصارف المركزية المتاخمة له.
3. مدى تأثير الفوائد المحددة من قبل المصرف المركزي على قدرة المقترضين على سداد القروض.

قائمة المراجع والمصادر:

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1. ابن خلدون، د.ن، لسان العرب، الجزء الثالث، القاهرة: مطبعة لسان العرب.
2. ابراهيم مصطفى، (1980) المعجم الوسيط، الطبعة الأولى، القاهرة: مطبعة المعارف.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. إيدام محمد علي شقورة، (1998) دور الموازنة التخطيطية في تقييم الأداء، رسالة ماجستير في التمويل غير، السودان: جامعة أم درمان
2. الجيلي محمد الحسن بابكر، (2014) تقويم كفاءة أداء راس المال العامل وأثره في القرارت التمويلية والاستثمارية في المصارف التجارية، دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
3. أنس ساتي ساتي محمد، (2015) تقويم أداء صيغ الاستثمار في المصارف الاسلامية السودانية، دكتوراه في المصارف غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
4. بشير عمار، (2013) أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، ماجستير في التمويل منشورة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
5. عبدالناصر نمر عبدالرحمن وادي، (2008) دور التقارير الرقابية في تقويم الأداء في ظل تطبيق نظام محاسبة المسئولية، دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين.
6. عبدالعال حسن عبدالله صالح، (2013) تقييم الأداء المالي بالتطبيق على الشركة السودانية للاتصالات، ماجستير في الإدارة غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
7. عبدالعزيز علي صدافة، (1998) الائتمان المصرفي وأثره على الانتاجية في ليبيا، رسالة ماجستير في التمويل غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

رابعاً: الأوراق العلمية:

1. أكرم إبراهيم حماد، (2005) تقويم أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، غزة: الجامعة الإسلامية.
2. حيدر حمزة، (2008)، علاقة القرار الإستراتيجي بالأداء المصرفي، مجلة الإدارة الاقتصادية- العدد12.
3. يوسف بوخلخال، (2012) أثر تطبيق فاعلية نظام التقييم الأمريكي على فاعلية نظام الرقابة، مجلة الباحث- العدد10، جامعة الأغواط .
4. مالك الرشيد أحمد، (2005) مقارنة بين معياري كاملس وسيل، كأداة حديثة للرقابة على المصارف، مجلة المصرفي- العدد35.
5. موفق عباس باقر شكارة، (2012) تقييم المصارف التجارية(بواقع كاملس)، مجلة دراسات محاسبية مالية، المجلد السابع- العدد18- الفصل الأول لسنة- جامعة بغداد .
6. دليل عمل مصرف شاري التجاري 2013م.
7. تقارير اللجنة المصرفية بخصوص الخطط التقويمية(2013م- 2015م).
8. تقارير جمعية المؤسسات التشادية المتخصصة في منح القروض(2009م- 2013م).
9. تقارير المصرف المركزي لدول سوط إفريقيا الخاصة بمصرف شاري التجاري(2008م-2013م).

خامساً: المجلات العلمية

1. مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الخامس- العدد الثاني- جامعة طنطا، 2012م.
2. مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد- المجلد السابع- العدد18، الفصل الأول لسنة 2012م.

ABSTRACT

The study addressed the issue of the quality of financial Shari commercial bank management and the extent of their relationship to the funding of competence, to see how the quality of financial management, and to identify its transparency when granting credit, and to identify the general classification of the bank on CAMELS index of the banking classification.

Study the problem in the following questions: Are the financial and credit policies of the bank bank?. It is that the bank actually applied followed in the granting of credit financial procedures? Is bank financing of the bank efficient? Is that the bank applied to all financial regulations and decisions of the Organization of the banking business?

The study sought to analyze and test the hypotheses: The bank's reliance on financial analysis to rationalize decisions granting Alaitmat lead to the efficiency of the funding. The Bank's general classification in term of quality, liquidity adequacy, financial level of default and loan-to deposit ratio are within the good classification. The Chari commercial Bank's performance is good.

Used in the study are: descriptive analytical method and the historical approach in addition to the deductive approach.

The study reached the following findings: The results of the study that there is a positive relationship between the quality of financial management bank (Shari) commercial financing and efficiency, the bank loans relative to deposits above the industry the desired level standard, the bank in case of default Mali due to the high ratio of non-performing loans and by passed the industry standard, the bank is suffering from an acute shortage of liquidity, causing falter in the bank's operations.

The most important recommendations of the study: the need for Shari Commercial Bank to measure and find out the loans to deposits ratio and liquidity of the bank continuously to meet the obligations and withdrawals daily is expected, should the bank not to grant loans only after making sure it fits with deposits and ensure liquidity of the bank to avoid potential financial distress, the need to seek to provide all types of banking services offered by the rest of the workforce in the country's banks.